

إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق

د. رزقة غراب

جامعة سطيف 1

<p>Résumé :</p> <p>Si on considère la facture des produits alimentaires sans cesse croissante , et tenant compte de la diminution des recettes des hydrocarbures (effet cumulés : diminution de la production et des prix) qui nous permet d'acheter de quoi manger , on peut affirmer que l'Algérie aujourd'hui est considéré comme un pays qui risque une crise alimentaire.</p> <p>A cet effet , le développement de l'agriculture est aujourd'hui plus d'une nécessité ;une priorité car il y a va de l'avenir de l'Algérie et des générations futures.</p> <p>Mots clés : Sécurité alimentaire, Sécurité alimentaire durable, Algérie</p>	<p>ملخص:</p> <p>ان استمرارية الارتفاع المتزايد لفاتورة المواد الغذائية، من جهة، وانخفاض الإيرادات النفطية (الناتج عن الأثر المزدوج: انخفاض الإنتاج وانخفاض الأسعار) التي كانت تسمح لنا بشراء المواد الاستهلاكية، من جهة أخرى، دليل قاطع على أن الجزائر تواجه أبعاد خطيرة نحو أزمة غذائية.</p> <p>وعليه فإن التنمية الفلاحية أصبحت اليوم أكثر من ضرورة ومن أولى الأولويات، فهي مستقبل الجزائر والأجيال القادمة.</p> <p>الكلمات المتاحية: الأمن الغذائي، الأمن الغذائي المستدام، الجزائر</p>
---	---

مقدمة

تكتسي مسألة الأمن الغذائي أهمية بالغة في ظل رهانات عالمنا المعاصر، بمكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، ولقد باتت تحديات الأمن الغذائي اليوم الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه.

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة توفر لهم النشاط والصحة.

إشكالية البحث

لقد حذرت دراسات حول السياسة الزراعية والأمن الغذائي من مواجهة الجزائر لتحديات صعبة لضمان أمنها الغذائي في السنوات المقبلة في ظل تبيعيتها للخارج، حيث أصبحت قيمة الواردات الغذائية في تزايد مستمر، إذ سجلت أكبر زيادة (61.03 %) بانتقالها من 6,05 مليار دولار سنة 2010 إلى ما يزيد عن 9,75 مليار دولار سنة 2011، وهو ما يمثل 19% من إجمالي الواردات التي تجاوزت 46 مليار دولار في سنة 2011، وهي مرشحة لبلوغ 15 مليار دولار في نهاية سنة 2015¹.

كما صنفت التقارير الدولية لسنة 2013 الجزائر في المرتبة 73 وراء كل من تونس في المرتبة 50 والمغرب في المرتبة 59، من حيث توفرها للأمن الغذائي، من بين 105 دولة في العالم، وتم تقدير تنقيطها ب 5,4 على 100.

ووفق تصنيف صادر مؤخرا عن وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة "Economiste" البريطانية الذي رتب 11 دولة عربية بالنسبة للأمن الغذائي، احتلت الجزائر فيه المركز 8 عربيا و70 عالميا من بين 109 دولة، يعد كل من الكويت التي تصدرت الدول العربية، وجاءت بالمرتبة 28 عالميا، تلتها الإمارات بالمرتبة 30 عالميا، ثم السعودية بـ32 عالميا، تونس 54 عالميا، الأردن 59 عالميا، المغرب 63 عالميا، مصر 66 عالميا².

إن ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية الغذائية، خاصة من المواد الأساسية، إذ بلغت فاتورة الحبوب على سبيل المثال في الثلاثي الأول من سنة 2014م، 543,96 مليون دولار مقابل 462,31 مليون دولار لنفس الفترة لسنة 2015م مما سجل ارتفاع بنسبة 17,66%، أضحي يهدد الأمن الغذائي في الجزائر، خاصة في الوقت الذي تدهورت فيه أسعار البترول وتصاعدت مخاوف عدم صمود الدينار الجزائري. وفي هذا الإطار جاء هذا المقال ليحاول الإجابة على السؤال التالي:

كيف يمكن للجزائر أن تضمن أمنها الغذائي المستدام؟

وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من الأسئلة هي:

ما هو الأمن الغذائي؟ ما هي مقوماته؟ ما هي العوامل المؤثرة فيه؟ ما هي الفجوة الغذائية وما هي أعادها؟ ما علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الزراعية المستدامة؟ ما هي الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية استقرار الأمن الغذائي المستدام بالجزائر الذي أضحي مهددا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء و عدم استقرارها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن الوفاء باحتياجاتها ومتطلباتها الغذائية، لتفسير أعادها ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة للتخفيف من حدتها.

وللإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به.

المحور الثاني: الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة.

المحور الثالث: الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الأمن الغذائي والمفاهيم المرتبطة به

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974، يعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت ما بين 1972-1974، حيث عرف الأمن الغذائي من طرف المؤتمرين ب: "زيادة توفر الغذاء من خلال زيادة الإنتاج و تحقيق الاستقرار الأكبر للموارد الغذائية المتاحة"³

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لتباين وجهات النظر لهذا المفهوم ، إلا أنها لا تختلف اختلافا جوهريا عن بعضها البعض و من أهم هذه التعاريف نذكر:

تعريف البنك الدولي سنة 1986 : " الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة"⁴

تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما في سنة 1996: " الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم و تفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة و صحية"⁵

. يعرف الأمن الغذائي بأنه: " قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع"⁶.

يعرف الأمن الغذائي بأنه: " قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستيراد الأمن غير المعرض للتذبذب أو الأخطار من الخارج"⁷

مما سبق يمكن تعريف الأمن الغذائي على قدرة الدولة على ضمان توفير المواد الغذائية لمواطنيها و بشكل منتظم

مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام لبلد معين هو: " أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات والبرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كل صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات انتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صورته

وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليل التبعية الخارجية، مستهدفاً بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد و بأسعار تتوافق و مستويات دخولهم بصورة مستمرة و مستدامة.

مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه: " قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً⁸ "

مفهوم آمان الغذاء:

عرفت منظمة الصحة العالمية آمان الغذاء على أنه: " توفر جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عملية إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع والغذاء اللازم لضمان الغذاء الآمن والموثوق به صحياً والملائم للاستهلاك⁹ .

يتضح من خلال هذا التعريف أن قضية آمان الغذاء عبارة عن مجموعة من العمليات المتتالية والمتكاملة بدء بعملية الإنتاج إلى عملية الاستهلاك.. مفهوم نقص التغذية: يعني احتواء الغذاء على سعة حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية.

مفهوم سوء التغذية: يعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة تغذوية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية من البروتينات والنشويات وغيرها.

مفهوم التبعية الغذائية: تعني التبعية الغذائية عدم قدرة الاقتصاد على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، هذا الوضع يرغمه على اللجوء إلى الاستيراد لتوفير هذه المواد.

ثانياً: ارتباط الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى التي تجتمع في توفير الأمن الشامل للفرد منها:

الأمن الاجتماعي: يرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالأمن الاجتماعي فكل منهما يكون سبباً في إحداث الآخر، و انعدام أحدهما يؤدي إلى انعدام الآخر.

الأمن المائي: يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، و يعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي للأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقيّمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على مستوى العالم إلى أن أكثر من 2,8 بليون نسمة في 48 بلد يعانون من نقص المياه.

الأمن البيئي: أوضحت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة تؤدي إلى تدهور البيئة والموارد الزراعية الطبيعية.

ثالثا: مقومات الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي في أي مجتمع يتطلب توفير الدعامات الأساسية التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي وتصنف في:

1. المقومات الإنتاجية: المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها

2. مقومات القدرة الشرائية: القدرة الشرائية وهي المقدرة المالية للمواطن على شراء الغذاء، وهنا تأتي أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية. لذا أصبح وضع السياسة الغذائية يتم بالربط بين سوق العمل (مدى توفير فرص العمل) وبين سياسات سوق الغذاء.

رابعا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها¹⁰:

1. العوامل الديموغرافية:

يعد التزايد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء، إذ يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى . كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق

2. العوامل الطبيعية:

يعزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية :

- . =
- . اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- . عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة . =
- . دور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة ، والذي له أثرا كبيرا في

3. الخيارات التنموية الكلية

تتطوّر عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاضد فيه دور الزراعة، وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزير البحث والاستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تسبقها عقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

خاصا: الفجوة الغذائية وأبعادها

لمعرفة الفجوة الغذائية يجب التمييز بين . فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا، يعرف **الذاتي الغذائي**:

" قدرة المجتمع على تحقيق الموارد و K الذاتية في إنتاج K احتياجاته الغذائية محليا"¹¹. يمكن قياس الاكتفاء الذاتي K : **الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني ÷**

الاستهلاك الكلي) x 100

الفجوة الغذائية:

" تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية"¹².

$$\text{نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية} = \text{نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية} + \text{نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية}$$

نسبة الفجوة الغذائية = 1

- أبعاد الفجوة الغذائية:

يمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية الغذائية و فيما يلي جدولاً يضم جملة من المواد الرئيسية كما جاءت في منظمة الغذاء و الزراعة FAO سواء المنتجة منها محليا أو المستوردة لتلبية الطلب المتزايد أو المواد المصدرة. و فيما يلي نحاول وصف ظاهرة الفجوة الغذائية بانيا وتحليلها، بناء على معطيات فلاحية للفترة الممتدة بين 1980 و 2008.

20081980 (\$1000) : (01)

1,0192	2124867	2200617	75750	2215478	1995	-	1771701	1821955	50254	1457892	1980
1,3805	2184079	2280319	96240	2267752	1996	1,0247	1815435	1846963	31528	1521478	1981
1,3805	301572	3050094	34922	2019789	1997	0,9942	1804984	1924901	119917	1491498	1982
0,8835	2663948	2771039	107091	2422877	1998	1,0608	1914780	2038385	123605	1484062	1983
0,8566	228057	2418054	135997	2837482	1999	0,9402	1800254	1872209	71955	1371968	1984
1,0805	2465852	2358144	38873	2278101	2000	1,0050	1809295	1846963	37668	1416036	1985
0,9793	2414750	2374758	35342	2606288	2001	0,9147	1654974	1702904	47930	1539128	1986
0,9318	2250088	2705244	39475	2665671	2002	1,2038	1992245	2049713	57468	1910799	1987
1,0206	2296492	2680762	50520	2502189	2003	0,8391	1671647	1697653	26006	1907799	1988
1,0217	2346317	3519664	80070	2735493	2004	1,0535	1761111	1790785	29674	1875423	1989
1,1361	2665671	3419409	928817	2741903	2005	1,0096	1778062	1807356	29294	1784894	1990
1,3137	3501862	3604459	102597	2854769	2006	1,6582	2948297	2982742	34445	1999440	1991
1,2547	4393563	4476999	83136	3021548	2007	0,7186	2118544	2168531	49987	1978967	1992
	4551412	3604459	102597	3255476	2008	0,9172	1943149	1995888	52739	2314781	1993
-	-	-	-	-	-	1,0729	2084867	2200617	75750	2322526	1994

FAO

من الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

أن الإنتاج الغذائي يشقّه النياتي والحيواني قد تطور بصورة متزايدة ولكن مضطربة غير كافي لتغطية الطلب الغذائي المحلي، حيث الواردات تفوق حجم الإنتاج المحلي، وهذا ما يوضح حدة الفجوة الغذائية وخطورة الوضعية الأمنية الغذائية أما حجم الصادرات فهو ضعيف إذا ما قورن بحجم

¹³ حول نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، حيث قام بصياغة نموذج للفجوة الغذائية وقدر معالمه يساره في المستقبل بطريقة الانحدار ثم بطريقة RIMA(2,1,1) Minitab EvIEWS ، توصل إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق ARIMA(2,1,1) وخلصت دراسته أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد والجدول الموالي يوضح توقعات تطور الأزمة الغذائية للفترة 2009-2016.

() ARIMA(2,1,1) (02)

	ARIMA(2,1,1)	
3045,243	3987,139	2009
3098,919	3593,312	9210
3152,595	3422,841	2011
3206,271	3401,992	2012
3259,947	3445,895	2013
3313,623	3509,069	2014
3367,299	3574,637	2015
3420,975	3638,647	2016

نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر مجلة الباحث العدد 08 2010

..

من خلال تحليل نتائج التنبؤ بالفجوة الغذائية (ك) ()
 2009 3987,13 مليون دولار، و ستبلغ في سنة 2012 3401,992 مليون دولار أي
 هـ 2,32 ويتوقع هذا النموذج أن يبلغ قيمة الفجوة الغذائية ضعف ما كانت
 1996 14 .
 . الآثار المترتبة على أزمة الأمن الغذائي:

من المعروف أن تدهور أوضاع الأمن الغذائي تؤثر في القرار السياسي، وتزد من فعالية استخدام
 ك نب الدول المصدرة له أو المانحة للمعونة الغذائية، وتاريخ الاقتصاد السياسي
 والعلاقات الدولية تشير إلى أي حد تم استخدام الغذاء كأداة من أدوات النفوذ، أو كحافز لدعم نمط من
 السلوك السياسي، وذلك بسبب المعونات أو التهديد بسحبها كعقوبة سياسية كما حدث في مصر بعد
 يونيو 1967 عندما وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على وقف اتفاقيات فائض الحاصلات الزراعية،
 كعقوبة بحجة قيام مصر بأعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة وأصدقائها.

لمحور الثاني: الأمن الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة

عياً المستدامة اهتماماً كبيراً على كافة المستويات العالمية
 والعربية والوطنية، سواء من الجوانب النظرية والأكاديمية أو الجوانب التطبيقية والإجراءات العملية
 وسبب هذا الاهتمام ليس فقط أن الغذاء حق لكل مواطن وجوهر بقاء الإنسان،
 مشكلة الغذائية التي تعاني منها الكثير من الدول.

التنمية الزراعية المستدامة:

الاستدامة : هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومع مرور الوقت كالتنمية الزراعية والرفية المستدامة على مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية و وكذا مسألة الأمن الغذائي، هذا ما أكده مؤتمر قمة الأرض الذي أُنعقد في مدينة ريو دي جانيرو عاصمة (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحماية البيئة).

ويمكن تعريف الزراعة المستدامة كما يلي¹⁴:

التنمية الزراعية المستدامة: هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إن أمكن الأمر. أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

يمكن صياغة الأهداف الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة كما يلي:

. إنتاج غذاء آمن بكميات كافية ذو قيمة غذائية عالية خل من المتبقيات الكيماوية الزراعية .
. زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها على المدى البعيد.

. = = .

. تطبيق دورة مغلقة .

. والبيئية من حيث العلاقة السوية بين المنتج والمستهلك

. التقليل إلى أقصى حد من التلوث الذي يمكن أن يسببه النشاط الزراعي.

. إمداد العاملين في إطار الزراعة المستدامة باحتياجاتهم الضرورية

معوقات التنمية الزراعية المستدامة:

إن العوامل التي عملت على الحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة عديدة نذكر منها:
. الزيادة السكانية و ما يترتب عنها

. إستراتيجية تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الـ

. تلوث البيئة الزراعية الرفية بالمبيدات والحشائش الضارة

. تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجار الأنهار بالملوثات الحيوية والكيميائية

. تلوث مياه السواحل، والأراضي بالمخلفات الصناعية و الصرف الصحي، والنفايات الصناعية

. قطع الأشجار وإزالة المزروعات = =

. تردي إنتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة

. قلة الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي .

المحور الثالث: الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر

ك لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات ، فلقد آن الأوان لمواجهة المشكلة وتحديدها، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة.

إن أي إستراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لا بد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها، عوامل زادت من تفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر، هذا ما يجعل الخيار الاستراتيجي للخروج من هذه الأزمة يستوجب تحقيق . وهذه الأخيرة لا يمكن أن تحدث إلا بتحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: زيادة الإنتاج الزراعي ك وكيفا حتى يستطيع = لمقتضيات = من المواد الغذائية.

الهدف الثاني: تحسين أد وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإ = الزراعية عن طريق ا الأمتد للموارد الإ = والإ المتزايد لمختلف و التقنية الزراعية وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة . وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلا الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري .

الهدف الثالث: أن التنمية الزراعية المستدامة تعد مطلباً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي وأن تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وخلق مناخ محفز للزراعة والتمكين من الا على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتباد التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية .

عند تحليل استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن ستدام تتضح الرئائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الإستراتيجية و هي:

1. شمولية وتكامل سياسات و برامج الأمن الغذائي
2. الترميز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي
3. دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية ال =
4. توفير التمويل اللازم والكافي بشروط ميسرة

5. تنمية الموارد البشرية، من خلال إنشاء مراكز البحوث، وكذا مراكز إعداد برامج، للتدريب والإرشاد

6. إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الأسواق و الطرق الزراعي

7. العمل على تحقيق التكامل الأفقي والرأسي للقطاع الزراعي

8. إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي.

9

الخاتمة

إن مشكلة الأمن الغذائي بالجزائر، بالرغم من المجهودات المبذولة، أصبحت تأخذ أبعادا خطيرة يوما بعد يوم، لى الاستيراد من الأسواق العالمية، للسلع الغذائية بمختلف أنواعها،

يمكن تلخيص نتائج هذه الدراسة في:

1. إن الإنتاج الزراعي بالجزائر لا يزال قاصرا على تلبية الطلب الغذائي المتزايد، وما زالت الواردات الغذائية تتزايد سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 1984 مليون دولار سنة 1980 إلى 2600,2 مليون دولار سنة 1996 (3007,44) سنة 2006 (6,05) سنة 2010 وأخيرا إلى 9,75 مليون دولار سنة 2011 (2012) سنة 2015 (6,53) سنة 2010 وأخيرا إلى 46 مليون دولار سنة 2015.

ولقد أدى كل ذلك إلى زيادة حجم العجز الغذائي () (1864,5 مليون دولار سنة 1980) (2886,4 مليون دولار سنة 1994) (2464,4 مليون دولار سنة 1996) (3580,25 مليون دولار سنة 2006) أي بمعدل سنوي متوسط قدره 3,9% سنة 1980 يتوقع أن تبلغ قيمة الفجوة الغذائية ضعف ما كانت عليه بعد حوالي 14 سنة 2006

2. لقد تبين أن العجز الغذائي سيتضاعف السنوات القادمة، وهذا يعني أن الجزائر تعاني من مشكلة تتطور

التوصيات

وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تخفف من حدة العجز الغذائي وهي:
أولا: من جانب الطلب محاولة التأثير على النمط الاستهلاكي للمواطنين ولو في الفترة القصيرة الأجل، لأن واقع تدهور مستوى الغذاء كما ونوعا يجعل التمييز على جانب الطلب أمرا مشكوكا في فعاليته في

ثانياً: من جانب العرض، يجب العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وذلك من خلال:

1. استغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال، والقيام باستصلاح مساحات جديدة خصوصاً في الهضاب.
2. التحكم السليم في الموارد المائية وجمعها وحسن استغلالها.
3. المحسنة وكذا استخدام الأسمدة لتحسين مردود الأراضي.
4. دعم الزراعات الإستراتيجية و في نفس الوقت تشجيع ودعم منتجات التمور والحوامض والزيتون، التي إذا ما قورنت بغيرها، لها حظوظ في اقتحام الأسواق الخارجية.

الهوامش

1. 2012 [WWW.elkhabar.com/ar/economie/301123/.html\(05/09/2012\)](http://WWW.elkhabar.com/ar/economie/301123/.html(05/09/2012))
2. قضايا وآراء في موضوع الأمن الغذائي، مع مجموعة من الاقتصاديين و المهندسين الفلاحين، حصة تليفزيونية، 21/12/2014
3. [http://oudjda-portail.net/ma/wp-content/upl\(oads-16/04/2012/dr.eldjanati-j.jpg\)](http://oudjda-portail.net/ma/wp-content/upl(oads-16/04/2012/dr.eldjanati-j.jpg))
4. Simon . Maxwell and Frankenberger n.d/part.3word bank 1986
5. 1996.
- 6-Mouloud Slougui :Politique Algérienne en matière de sécurité alimentaire , CREAD,Alger , 1988 p 141.
7. www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=12948
8. "، الجمهورية اليمنية، 2005. 2. : <http://www.yamen-nic.nfo/contents/agric/studies/4pdf>
9. منظمة الأغذية و الزراعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 82.
- 10- : Joachin Von Braun ، " Employment for Poverty Reduction & Food Security , IFPRI, Washington , USA ,1995.
- 11- [www/univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/concepts.htm](http://www.univ-provence.fr/agirod/masni/fatema/concepts.htm)
12. 292
13. نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث العدد08 2010.
14. صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) 1988 (أبحاث اقتصادية و إدارة العدد الخامس جوان 2009 م ، موضوع البيئة ، و الزراعة المستدامة و المنتجات المعدلة وراثياً ، زغيب مليكة و أ. (

www.univ-biskra.dz/rem/Revue_05/-%20article%20%2006.pdf (08/12/2012)

15- www.eldjazaironline.net/02/national

16 . : . عرية و تحديات الأمن الغذائي ، حالة الجزائر، الطبعة الأولى بيروت 2010 .